

البحوث التسويقية وواقعنا في المؤسسة الجزائرية

د. تشوار خير الدين
كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير
و العلوم التجارية
جامعة تلمسان

ملخص: فمن أجل البقاء في السوق، على المؤسسات الجزائرية مسايرة التطور الحاصل في النشاط التسويقي و التأقلم مع التغيرات التي يشهدها المحيط الخارجي لها، خاصة التغير المستمر في سلوك المستهلك المؤثر على حاجاته و رغباته المشكّلة للطلب.

من هذا يصبح مفهوم التسويق بالنسبة للمؤسسة الجزائرية هو مجموعة الإجراءات الجارية داخل اقتصاد السوق الهادفة إلى التنبؤ بالطلب المستقبلي المعبر عن حاجات المستهلك داخل السوق الجزائري، ثمّ تجديده. و بالإضافة إلى هذا، فالمؤسسات الجزائرية، باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الوطني، لا بدّ و أن تتأقلم مع المحيط الذي يستلزم عليها العمل بأكثر جدية مع إدخال التقنيات الحديثة في التسيير إن أرادت البقاء في السوق، لذا يعتبر اتساع نطاق نشاط بحوث التسويق من بين التطورات التي لها دلالتها في إدارة الأعمال. و لم يعد نشاط بحوث التسويق حيويًا فحسب بل أصبح ينطوي على الكثير من التعقيدات. ادن بما أن البحوث التسويقية تحظى بمكانة هامة، فما هو دافع التسويق في المؤسسات الجزائرية؟ وما هي آفاق البحوث التسويقية في هذه المؤسسات؟

الإجابة عن هذين السؤالين و غيرهما تمكّنا من حصر هذا البحث في مبحثين، حيث يخصص المبحث الأول يتمحور حول أهمية المعلومات التسويقية و دورها في البحوث التسويقية، أما المبحث الثاني فيتمحور واقع البحوث التسويقية في المؤسسات الجزائرية و آفاقها مع تقديم بعض الاقتراحات.

كل مؤسسة تتعايش في ظروف بيئية غير مستقرة و محيطة بالمنافسة تبحث عن إمكانية تحقيق البقاء في السوق، و تحقيق حصتها منه عن طريق التسويق الذي يعتبر عامل مهم في تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة؛ إذ حسب P. Drucker . أن التسويق يعد

عنصر أساس إلى أعلى درجة بحيث لا يمكننا النظر إليه على أنه وظيفة منعزلة، فهو يتمثل في مجمل المؤسسة الرامية إلى الوصول إلى الهدف النهائي، ألا وهو المستهلك¹.

بهذا تقوم الوجهة التسويقية على منطق الحاجة، و منه افترض أنّ نشاط المؤسسة موجّه إلى تلبية حاجات و رغبات المستهلك، فهذه الحاجات و الرغبات يعبر عنها في شكل طلب على منتج المؤسسة والذي يلبي عن طريق الدور الأساسي الذي يلعبه التسويق، سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد.

¹M. KOEKL et ALL, Mercatique- Force de vente, édit. Foucher, Paris, 1990, p.12

هذا الطلب الموجه يأخذ عدة أشكال على أساس عدة اعتبارات من شأنها تجعل التسويق يقوم بمهمة التعديل لمستويات الطلب. هذا الأخير الذي لم يكن يؤخذ بعين الاعتبار في مختلف وجهات تطور الفكر التسويقي. ومن جهة أخرى، يجب القول أنّ المبرر الاقتصادي لوجود المؤسسات الاقتصادية في السوق وكذا مواجهة صعوبة عرض منتجاتها من سلع وخدمات متناسبة وفق حاجات و رغبات المستهلكين، قائم على الاهتمام بدراسة و تطبيق المفاهيم التسويقية عن طريق الإشباع المستمر لهذه الحاجات و الرغبات البشرية المتزايدة. كما أنّ خضوع السوق لعدة عوامل بيئية و وجود المنافسة، يجعل بقاء هذه المؤسسات لا يركز إلا على تقديم منتجات جيدة و تسويقها بأحسن الطرق. حسب FRED BORSH التسويق قد يعتبر المستهلك القاعدة و العنصر الأساسي الذي تدور حوله أنشطة المؤسسة لصالح كل الأطراف.

على أساس هذا تمثلت النظرة التسويقية في البحث المستمر عن حاجات المستهلكين قصد تحديد متطلباتهم، عن طريق القيام بحوث و دراسات تسويقية. إذ أنّ هدف المؤسسة هو مواجهة و تلبية الطلب المتمثل في حاجات و رغبات المستهلك. و عليه قد يتمحور النشاط التسويقي حول تحديد طلب المستهلكين على منتج معين، لفترة زمنية معينة وفي منطقة جغرافية ما.

فم² هذا المنظور قد يبدو النشاط التسويقي أكثر اتساعا و شمولاً؛ بحيث زيادة على المتغيرات الأربعة للمنظور الاقتصادي و المتمثلة في سعر المنتج، الدخل، أسعار السلع الأخرى والأدواق؛ يرى أنّ الطلب قد يتحدد بمتغيرات إضافية أخرى تتمثل في: القدرة الشرائية (الدخل الحقيقي)، الإشهار، التغير في عدد السكان، الفترة الزمنية و الابتكارات.

فقيام النشاط التسويقي في بيئة و ظروف مستمرة التغير؛ يظهر الحاجة للتنبؤ بطلب المستهلكين الملبي لحاجاتهم و رغباتهم. و قد تبدأ تظهر أهمية هذا التنبؤ في تحديد الحوادث المرتقبة لأجل تجاوب المؤسسة معها.

و في هذا الصدد تجدر بنا الإشارة إلى أنّ القيام بالتنبؤ بالطلب، يعدّ هذا كعقبة بالنسبة لرجل التسويق، كونه يعمل على تحديده في ظروف عدم التأكد و خضوعه لعوامل غير متحكم فيها؛ و عليه فإنّ العنصر الأساسي المساعد على مواجهة هذا المشكل يتمثل في الاستناد على نظام المعلومات التسويقية؛ الذي من خلاله يتم توفير من جهة؛ المعلومات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة مباشرة و مدى أهميتها في التنسيق بين وظائفها و من جهة أخرى، كل المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية لأجل ترقب كل تغيراتها في الوقت المناسب مع استغلال الفرص والاحتياط من التهديدات التسويقية.

فنتيجة انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الاشتراكي المركزي الذي كان يتحقق فيه بيع كل ما يتم إنتاجه من طرف المؤسسات العمومية و التي لم تكن بحاجة لدراسة السوق و تحديد طلب المستهلك، إلى اقتصاد السوق الحامل في طياته التغير في الظروف البيئية

المحيطة بالمؤسسات كالتشريعات و القوانين الجديدة؛ تغيّر الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الذي كذلك تحكمه قواعد و قوانين تعتمد على المنافسة و على ميكانزم الطلب هو الذي يخلق العرض. هذا يؤدي بالمؤسسات الجزائرية بالاهتمام بالنشاط التسويقي الذي من مهامه كشف و خلق الطلب في السوق.

فعلى المؤسسة الجزائرية، عند اتباعها الوجهة التسويقية أن تعمل على إنتاج ما يلبي رغبات وحاجات المستهلك؛ في ظروف المنافسة؛ سواء من طرف المؤسسات الداخلية المتمثلة في

²Cf. L.J. ROSENBERG ; Marketing, Prentice-Hall édit ; 1977,p.6 . Pour de plus amples détails sur cette question, voir aussi,M.BADOC et M.I.BENOIT, Le Marketing secrets, édit.D'organisation,1994.

الخواص، أو المنافسة الخارجية أو في ظروف حالات عدم التأكد و التغير المستمر للسوق.

فمن أجل البقاء في السوق، على المؤسسات الجزائرية مسايرة التطور الحاصل في النشاط التسويقي و التأقلم مع التغيرات التي يشهدها المحيط الخارجي لها، خاصة التغير المستمر في سلوك المستهلك المؤثر على حاجاته و رغباته المشكلة للطلب.

من هذا يصبح مفهوم التسويق بالنسبة للمؤسسة الجزائرية هو مجموعة الإجراءات الجارية داخل اقتصاد السوق الهادفة إلى التنبؤ بالطلب المستقبلي المعبر عن حاجات المستهلك داخل السوق الجزائري، ثم تجديده. و بالإضافة إلى هذا، فالمؤسسات الجزائرية، باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الوطني، لا بدّ و أن تتأقلم مع المحيط الذي يستلزم عليها العمل بأكثر جدية مع إدخال التقنيات الحديثة في التسيير إن أرادت البقاء في السوق، لذا يعتبر اتساع نطاق نشاط بحوث التسويق من بين التطورات التي لها دلالتها في إدارة الأعمال. و لم يعد نشاط بحوث التسويق حيويًا فحسب بل أصبح ينطوي على الكثير من التعقيدات.

ادن بما أن البحوث التسويقية تحظى بمكانة هامة، فما هو دافع التسويق في المؤسسات الجزائرية؟ وما هي آفاق البحوث التسويقية في هذه المؤسسات؟.

الإجابة عن هذين السؤالين و غيرهما تمكنا من حصر هذا البحث في مبحثين، حيث يخصص المبحث الأول يتمحور حول أهمية المعلومات التسويقية و دورها في البحوث التسويقية، أما المبحث الثاني يمس واقع البحوث التسويقية في المؤسسات الجزائرية و آفاقها مع تقديم بعض الاقتراحات.

المبحث الأول

أهمية المعلومات ودورها في البحوث التسويقية

لماذا يقوم المستهلك باقتناء منتج معين غير المنتج الآخر هل هذا راجع لمكان تقديم هذا المنتج أو لمقدمي هذا الإنتاج كونه زبون معتاد على ذلك المحل أم هناك عدة أسباب أخرى

على أساس هذا فقرار الشراء لا يعود للمنتج في حد ذاته، لكن يعود لتدخل مجموعة متغيرة من العوامل التي أمام تفاعلها و تعقدها كيف يمكن للمؤسسة معرفة أنها تقوم بإنتاج و تقديم متطلبات و حاجيات المجتمع؟ وعليه ما هي الأهداف المتطلب اتباعها و تحقيقها؟.

حتى يتسنى لها البقاء مع الحصول على أكبر حصة من السوق، على المؤسسة البحث و التعرف المستمر على الاحتمالات التي يظهرها السوق، و التي من خلالها يتم تبيان قبل كلّ شيء حاجات و رغبات المستهلكين التي لم تلبى في المنتجات المعروضة و المتواجدة. يتم هذا عن طريق التسويق الذي يعتبر كوسيلة مظهرة للطريق المتبع و الممكن اتخاذه في عملية البحث و التحديد لهذه الإمكانيات الممكن استغلالها من طرف المؤسسة؛ وهذا داخل بيئة تسويقية متصفة بالتغير المستمر.

و عليه فمن خلال هذا المبحث نحاول إظهار من جهة، مضمون و طبيعة التسويق مع الأدوار التي يلعبها هذا الأخير في حياة المؤسسة كمطلب أول، ومن جهة ثانية، سوف نتعرض إلى تبيان أهمية المعلومات و الأدوار التي تلعبها في البحوث التسويقية كمطلب ثاني.

المطلب الأول

مضمون، طبيعة وأدوار التسويق في المؤسسة

عامة إذا طرح السؤال حول معنى وتعريف التسويق، نجد أنه يؤخذ من منظور البيع و الإعلان؛ كما يؤخذ على أنه توفير المنتج للمشتري. من هذا ليس هناك تعريف واحد عام و شامل متفق عليه للتسويق؛ حيث تعدد أوجه النظر للتسويق المتمثلة في مختلف التعاريف يظهر مدى اختلاف الأفكار و مضمون هذا المجال من مجالات الدراسات (الفرع الأول). و بما أن هناك آراء مختلفة و متعددة من حيث التعريف لهذا المصطلح، نجم عن هذه التعددية، طبيعة تتسم هي الأخرى بالتعدد و التركيب (محتوى الفرع الثاني). و نظرا لأن التسويق يرتبط بجميع أنواع النشاط داخل المؤسسة فقد احتل مكان الصدارة و أصبحت المشكلة التي تواجه المؤسسات الصناعية، مشكلة فنية. هذا ما سنراه في الفرع الثالث من هذا المطلب.

الفرع الأول : مضمون و طبيعة التسويق

كما أشرنا أعلاه، أنه ليس هناك تعريف واحد للتسويق وإنما تعاريف متعددة ومتنوعة منحت له و هذا نظرا للأهمية القصوى التي يكتسبها هذا المصطلح. و عليه سوف نتعرض إلى التعريفين اللذين منحهما له كل من P. KOTLER³ و W.J. STANTON بالنسبة ل W.J.Stanton إن التسويق عبارة عن نظام كلي من أنشطة الأعمال المترابطة و التي تصمم لتخطيط، تسعير، ترويج و توزيع السلع و الخدمات التي تشبع احتياجات العملاء الحاليين و المحتملين.

يتميز هذا التعريف بإلقاء الضوء على العناصر الأساسية المكونة للنشاط التسويقي، ويوضح الهدف من التسويق المبني على إشباع حاجيات العملاء الكامنين أو الممكن اكتسابهم عن طريق تقديم المنتجات ذات الخصائص الملبية لرغباتهم. أما بالنسبة ل P. Kotler، فإن هذا الأخير قدّم التسويق على أنه عبارة عن نشاط إنساني يهدف إلى إشباع الحاجات و الرغبات من خلال عملية التبادل.

يتميز هذا التعريف بالربط بين التسويق و السلوك البشري، حيث الحاجة و الرغبة البشرية تمثل نقطة البداية في التسويق. هذه الحاجة مشتركة بين الأفراد لكن مضمونها و مستواها يختلف منفرد لأخر و من مجتمع لأخر.

من جهة، وجود الحاجات و الرغبات ينتج عنها مفهوم المنتجات التي تلبيها، لكن من جهة أخرى المنتج هو شئ مشبع الحاجة و الرغبة. الحاجة عبارة عن الشعور بالحرمان الذي بدوره يخلق نوع أو حالة عدم ارتياح و الرغبة في الخروج من هذه الحالة. هذه الرغبة توجه الفرد نحو الشيء الذي يلبيها له و يشبعها، و عليه مفهوم المنتجات لا يفتقر على الأشياء المادية، بل يشمل حتى الخدمات. لكن، رغم أن

هناك الحاجة التي تلبي عبر المنتج، إلا أنهما غير كافيان للتعبير عن محتوى التسويق، حيث يوجد هذا الأخير إلا إذا قرّر الفرد إشباع هذه الحاجة و هذا عن طريق القيام بعملية التبادل.

إذن، من خلال ما سبق، يمكن القول أن أي تعريف للتسويق لا بد أن يتّصف بقدر من الشمولية، بحيث يضم كل الأطراف المعنية سواء المؤسسة أو المستهلك و كذلك الوسائل المساعدة على خدمة الطرفين.

³Cf. E.J.MC. CARTHY, Basic marketing, 4ème édition, 1971,p. 19.

الفرع الثاني طبيعة التسويق

عندما تطرقنا للموضوع الخاص التعريف للتسويق، تبين أن هذا الأخير قائم على أساس إلمامه لعدة جوانب والتي من شأنها تجعل طبيعته تصنف بالتعدد و التركيب، و هذا راجع للأسباب التالية⁴ :

وجود المؤسسة داخل سوق تحكمه منافسة حادة من طرف باقي المنتجين، حيث يسعى كل واحد منهم على أكبر حصة من السوق. هذه المنافسة من شأنها تجعل رجل التسويق يغير من خطة العمل عند كل حاجز أو مشكلة يلقاها في السوق.

كذلك التعدد و التغير المستمر للظروف و العناصر المحيطة بالمؤسسة سواء كانت اقتصادية أو إجتماعية، حيث نجد أن هذه العوامل التي كانت فعالة وقت التخطيط و التصميم للمنتج، قد تفقد أثرها عندما يصل المنتج إلى السوق عقب إنتاجه.

تنوع و اختلاف التشكيلات و الاشاعات بين المنتجات المقدمة، تعطي للبائع فرصة أكبر و بالتالي يتمكن من جذب أنظار المستهلكين.

إن تغيير مستوى معيشة المستهلكين يؤدي إلى الزيادة في تنوع حاجياتهم، و بالتالي على مقدم المنتج و الاستعراض المستمر لمنتجات من شأنها تلبي هذه الرغبات و تشبع الحاجات.

هناك علاقة قوية بين البيع و الشراء و يؤثر كل منهما في الآخر بشكل واضح.

إن أمام رجل التسويق عدد كبير من طرق البيع، و منه عليه الاختيار من بينهم الأفضل و التي تؤدي في النهاية، إلى إغراء المستهلكين على الشراء.

المعلومات التي يتحصل عليها رجل البيع ليست كاملة و شاملة لذلك لا يستطيعون أن يكونوا قاطعين في قراراتهم و ما لديهم لا يزيد عن التقدير و التنبؤ طالما أن السوق و الأحوال التجارية متقلبة.

إذن، من خلال ما سبق نستخلص أن للتسويق نطاق واسع و شامل لكل جوانب نشاط المؤسسة، سواء في الدّاخل الخاصة بعملية التخطيط و التنظيم قبل عملية الإنتاج و تقديم المنتج و تسويقه، أو خارجيا و كل ما يمس العوامل المحيطة به، المنافسة، المستهلك و العوامل الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية.

الفرع الثالث دور التسويق و أهميته

بما أن التسويق يرتبط بجميع أنواع النشاط داخل المؤسسة فقد احتل مكان الصدارة و أصبحت المشكلة التي تواجه المؤسسات الصناعية مشكلة متعددة الجوانب. و عليه، فالجزء الذي سنتطرق له سيظهر لنا مدى أهمية دور التسويق سواء داخل المؤسسة أو بالنسبة للاقتصاد العام.

1- دور التسويق داخل المؤسسة

إن التسويق، بالنسبة للكثير من مديري المؤسسات، ما هو إلا تسيير المبيعات؛ أما بالنسبة للآخرين، ما هو إلا طريقة لاقتحام الأسواق، و البعض الآخر يعطي أهمية التوجه التسويقي نحو المستهلك، و أخيرا بالنسبة لمعظم المسؤولين السياسيين و الاجتماعيين، التسويق هو المسؤول الوحيد المؤثر على نظام قيم مجتمع المستهلكين.

⁴ محمد سعيد عبد الفتاح، إدارة التسويق، دار النهضة العربية، 1968، ص.27.

فمن هذا المنطلق، يتبين لنا أنّ دور التسويق داخل المؤسسة قائم على الترابط و التداخل بين الوظائف الأساسية الاقتصادية لكل مؤسسة إنتاج ألا وهي : إنتاج - مالية - تسويق.

انطلاقا من هذا المنظور، التسويق ما هو إلا المحرك الرئيسي لنشاط المؤسسة. هذه المهمة يقوم بتنفيذها عبر أسلوبين⁵ :

أ- الطريقة الأولى، هي مسعى تحليلي، تهدف لتحديد فرص السوق و مدى أهميتها (دراسة السوق الكامن). هنا نتكلم عن التسويق العملي.

ب- الطريقة الثانية، هي مسعى تخطيطي و قراري، يهدف إلى تحديد الوسائل و الإمكانيات السامحة لاستغلال هذه الفرص. هنا نتكلم عن التسويق الإستراتيجي.

هذان الأسلوبان يسمحان بتحديد دور التسويق داخل المؤسسة م بالتالي إمكانياتها للفتح ومواجهة المحيط المقيمة فيه.

أ-التسويق العملي

يمثل هذا من التسويق البعد التصرفي لمفهوم التسويق. حيث يعتبر أنّه أسلوب تلقائي يهدف إلى اقتحام الأسواق المتواجدة؛ أين مدى استعماله يكون في المدى القصير و المتوسط. كما أنّه مسعى تجاري تقليدي يركز على تحقيق هدف رقم الأعمال؛ مستندا على طرق تكتيكية خاصة بسياسة المنتج، التوزيع، السعر و الإعلام أي المزيج التسويقي⁶.

يتحقق نطاق التسويق الفعّال عند تحقيق أهداف حصص السوق المرغوب اقتحامه، و الخطة المتبعة مع إقامة ميزانية تسويق من أجل تحقيق هذه الأهداف؛ و هذا خاص بكل نشاط أو علامة تجارية تنتمي لمحفظة المنتجات الخاصة بالمؤسسة. العمل الرئيسي للتسويق العملي هو خلق و تحقيق رقم الأعمال، بمعنى آخر، بيع و استعمال لهذا الغرض وسائل البيع و الاتصال الأكثر دقة؛ مع البحث عن تدني تكاليف البيع.

هدف رقم الأعمال المراد تحقيقه، يحول إلى برنامج صنع من أجل وظيفة الإنتاج، و كذلك إلى برنامج تخزين و توزيع من أجل الوظائف التجارية. و بالتالي هو عنصر هام و محدد يؤثر مباشرة على مردودية المؤسسة في المدى القصير.

ب-التسويق الإستراتيجي

إنّ هذا النوع من التسويق يتمثل في تحليل منهجي مستمر لحاجيات السوق، و تطوير مفهوم المنتجات المثالية المخصصة لمجموعة المشتريين المتميزين، حيث هذه المنتجات تتصف بالجودة العالية التي تجعلها تتميز بين منتجات المنافسين و تتضمن حافز تنافسي دائم.

في النظرة التسويقية ، ما يقننيه المشتري ليس المنتج في حد ذاته و لكن الخدمة أو الحل لمشكلته المقدمة في المنتج نفسه. في أول المطاف، فإن التسويق الإستراتيجي يركز على تحليل حاجات الأفراد و المنظمات؛ ثم يقوم بتتبع تطور سوق مرجعي و تحديد مختلف التوليفات: منتج-سعر؛ و التقسيمات الحالية أو المحتملة. هذا كاه يركز على عملية تحليل تنوع الحاجات الممكن مصادفتها.

يكمن دور التسويق الإستراتيجي في توجه المؤسسة إلى فرص متواجدة و استغلالها أو خلق هذه الفرص حسب إمكانياتها و مهارتها و التي تعود عليها بمردودية و نمو.

⁵Cf. J.J.LAMBIN et R.PEETERS, La gestion marketing des entreprises,T.1, P.U. F.,1977, p.2.

⁶Cf. J.J.LAMBIN, op.cit., p.7.

إنّ هذا الأسلوب يهدف إلى تحديد مهمة المؤسسة، برمجة الأهداف، تنظيم إستراتيجية التطوير والحرس على إبقاء توازن محفظة منتجاتها.

2- دور التسويق في الاقتصاد :

نستطيع التصور أن النشاط الاقتصادي هو عبارة عن عملية واسعة تنطلق من جانب أين إنتاج السلع والخدمات يكون لأجل تلبية رغبات وحاجيات المستهلك، الذي بدوره يتواجد في الجانب الآخر؛ بمعنى أن الإنتاج هو وظيفة سسيو-اقتصادية قائمة على تحديد وخلق المنافع الموجهة لتلبية رغبات الأفراد؛ وبالتالي الربط بين هذان الطرفان يكون عن طريق التسويق الذي يعتبر كحلقة وصل بينهما. ففي نظام قائم على التبادل، يعمل التسويق على تسيير العلاقة بين المؤسسة والمحيط المتواجدة فيه. فدوره في اقتصاد السوق، هو تنظيم تبادل تنافسي بطريقة تضمن التقاء فعال لطلب وعرض السلع والخدمات، هذا التبادل لا يتم بطريقة عفوية، بل يتطلب تنظيم أنشطة ربط من نوعين⁷. تنظيم مادي للتبادل : تدفق السلع من مكان الإنتاج إلى مكان الاستهلاك. تنظيم الاتصال : تدفق المعلومات التي تسبق وتتبع التبادل من أجل ضمان التقاء فعال للطلب والعرض.

و منه دور التسويق في الاقتصاد هو تنظيم التبادل والاتصال بين المنتجين والمستهلكين.

هذا التعريف المحدد لدور التسويق يسمح بإظهار مهامه ووظائفه مهما كان موضوع عملية التبادل : منتج أو خدمة تجارية، نشاط ثقافي، اجتماعي أو سياسي...إخ. ففي الاقتصاد، مهام التسويق تتعلق بتنظيم علاقة التبادل والاتصال بين منتج ومستهلك.

3- تطور الدور الأساسي للتسويق

نستطيع تمييز خمس مراحل لتعاقب التسويق، حيث كل مرحلة لها خصائصها وتعتبر كنتيجة للمرحلة السابقة باعتبار أن هناك تنافس في هذه المراحل.

أ- التوجه الإنتاجي :

تعتبر هذه المرحلة من أقدم التوجهات المصادفة للثورة الصناعية. فالمفهوم الإنتاجي يفترض أن المستهلك يقتني المنتجات على حسب أسعارها ومدى توفرها في السوق. الهدف الرئيسي لكل مؤسسة حسب هذا التوجه، هو تنظيم نشاط الإنتاج مع التركيز على الاستغلال الفعال للوسائل المستعملة وزيادة التوزيع. فالبحث عن تحسين كفاءة نظم الهدف الرئيسي لكل مؤسسة حسب هذا التوجه: هو تنظيم نشاط الإنتاج مع التركيز على الاستغلال الفعال للوسائل المستعملة وزيادة التوزيع.

ب- التوجه السلعي :

التوجه السلعي قائم على فكرة أن المستهلك يفضل المنتج الذي يقدم له أفضل جودة وأداء⁸.

هذا المفهوم مبني من جهة، على أن المستهلك يشتري السلعة كحل يشبع حاجاته و بالتالي يهتم بالدرجة الأولى بجودة السلعة وهذا لكونه على علم بخصائص المنتجات الأخرى المنافسة في السوق؛ هذا الاختيار يترتب على أساس الجودة والمفاضلة بين

⁷Cf. G.MARION et ALL , op.cit.,1999, p.8.

⁸ محمد فريد الصحن، التسويق، الدار الجامعية للنشر، 1999، ص 79.

المنتجات و يركز قبل كل شيء على القدرات الشرائية للمستهلك. و من جهة أخرى على المنتج تحسين نوعية المنتجات و جودتها حتى يحتفظ بعملائه و جذب عملاء جدد.

ج- التوجه البيعي :

يفترض التوجه البيعي أن المستهلك لا يقوم بعملية الاقتناء أو لن يشتري بشكل كاف إذا لم يوجه المنتج جهوده إلى توضيح ما بجنيه من مزايا من السلع و الخدمات الخاصة بها⁹. إذن في هذه الحالة يتم التركيز على وظيفة الترويج بصفة عامة و البيع الشخصي على وجه الخصوص في ظل ظروف سوق المشتريين الذي يتميز بزيادة الكميات المعروضة من السلع على الطلب عليها. و بما أن العرض هو محدد للطلب عن طريق الترويج و عمليات الضغط. فدور التسويق هنا لا يقتصر إلا على البحث و خلق منافذ للمنتجات المنتجة مسبقا.

د- التوجه التسويقي :

تميزت هذه المرحلة بالتقديم في الاختراعات و عملية إدماجها في الاستغلال الصناعي، ثم تلاه التصميم على كل القطاعات و أحجام المؤسسة. باعتبار هذه التحولات، يصبح دور التسويق شامل و ديناميكي قائم على توجه نشاط المؤسسة نحو كل من السوق، التوجه بالمستهلك، التسويق المتكامل، و التوجه بالأرباح، حيث الهدف الأساسي هو تعديل السلع و الخدمات المعروضة للحاجات المتوقعة بها السوق. و عليه التوجه التسويقي يعتبر أن المهام الأساسية للمؤسسة هو تحديد رغبات و حاجات الأسواق المستهدفة؛ و إنتاج أقصى إشباع ممكن بطريقة مريحة لضمان مواجهة المنافسة¹⁰. فمن هذا المنطلق و في هذا التوجه تنعكس الأفكار حيث الطلب يصبح محدد للعرض على أساس رغبات المستهلكين عوض ما كان عليه في السابق، العرض يخلق الطلب، و عليه من المهام الأساسية للتسويق و هو خلق الطلب.

هـ-التوجه الاجتماعي للتسويق :

يبني هذا المفهوم على فرض أساسي هو أن على إدارة المنشأة أن تحدد حاجات و رغبات الأسواق التي تتعامل فيها؛ و أن تعمل على التكيف معها بما يمكنها من إشباع الحاجات و الرغبات بشكل أكثر فعالية و بتأثير أكثر من المنافسين، و ذلك باعتبار أن المستهلك هو جزء من المجتمع¹¹. يسعى التوجه الاجتماعي للتسويق هو إلقاء الضوء على تحقيق إشباع المستهلك و لكن في إطار مصلحة المجتمع بالطريقة التي لا تعطي أية مؤثرات سلبية على المجتمع.

يقوم هذا المفهوم على ثلاثة عناصر أساسية :

- 1 - التركيز على احتياجات المجتمع بدلا من التركيز على احتياجات المستهلك.
- 2- التركيز على التكامل بين مفردات النظام عوض البحث سوى عن التكامل بين الوظائف الداخلية للمنظمة.
- 3- التركيز على تحقيق رفاهية المجتمع.

من خلال ما تقدم، نرى أن تعقد طبيعة التسويق البارزة على أساس تعقد السوق و شدة المنافسة، و كذا التغير المستمر لأذواق و مشتريات المستهلكين و حتى تدخل متغيرات

⁹ طلعت أسعد عبد الحميد، التسويق الفعال - الأساسيات و التطبيق، الطباعة المتحدة للإعلان، 1998، ص.34

¹⁰Cf. PH.KOTLER et B.DUBOIS.,op.cit., p. 48.

¹¹Cf. PH.KOTLER et B.DUBOIS, op. cit., p.48.

أخرى، أدى إلى إبراز أهم جانب للتسويق متميز في إشباع حاجات و رغبات المستهلكين و بالتالي تحويل هذه الحاجات و الرغبات إلى طلب تعمل المؤسسة على تلبيته باعتبار أنه نقطة الانطلاق للنشاط التسويقي.

هذه التلبية لهذا الطلب تتم من خلال الدور الأساسي الذي يلعبه التسويق، و هذا سواء على مستوى المؤسسة و ذلك في صورة التسويق العملي المتخصص في تحقيق المزيج التسويقي؛ و كذا التسويق الإستراتيجي القائم على التحليل المنهجي المستمر لحاجات و متطلبات الأفراد أو دوره على المستوى الاقتصادي المتمثل في تنظيم التبادل التنافسي في شكل التقاء فعال بين الطلب و العرض.

المطلب الثاني

المعلومة، مصادرها و دورها في البحوث التسويقية

تحتاج المؤسسة للمعلومات لكي تتفهم طبيعة المشاكل الناجمة عن نشاطها اليومي الداخلي و الخارجي، و لكي تختار حلول من بين البدائل تساعد على مواجهة هذه المشاكل.

حتى يتمكن مدير المؤسسة من إدارة النشاط الإنتاجي بكفاءة، فإنه سنبغي أن يتوقع التغيرات المحتملة و أن يتنبأ باتجاه هذه التغيرات و يجب عليه أن يقوم بتعديل البرنامج الإنتاجي وفقا لهذه التغيرات و لكي يقوم بذلك فإنه يحتاج إلى بيانات و معلومات (هذا ما سنتعرض إليه في الفرع الأول). فهكذا، يعتبر نظام المعلومات الأداة الرئيسية التي يستخدمها مدير الإنتاج في حل المشاكل و اتخاذ القرارات (هذا هو محتوى الفرع الثاني) و هذا في كل الميادين، أي ، سواء تعلق الأمر بوظيفة الإنتاج أو الوظائف الكبرى الأخرى.

الفرع الأول

ماهية المعلومة ومصادرها

1.- تعريف المعلومة وخصائصها :

المعلومة هي مجموعة من البيانات والحقائق و الدراسات الضرورية لمعرفة السوق¹². يمكن تعريفها كذلك على أنها مفتاح القرارات الإدارية، أو الأداة التي تؤثر في اتخاذ القرارات¹³.

لذلك وجب على رجال البحوث، من الإدارة بالمعلومات الضرورية و الهامة و التي تجعل من احتمال الخطأ أقل ما يمكن.

أما في ما يخص الخصائص يمكن ذكر أهمها :

إمكانية استعمالها في ظروف معينة تتعلق بدرجة دقة المعلومات و إمكانية أو احتمال أن تكون صحيحة.

الزمن : تطرح مشكلة المعلومة من الاستعمال، فمثلا إمكانية استعمال المعلومة التي ظهرت منذ ساعة أكبر من إمكانية استعمال المعلومة التي ظهرت منذ خمس ساعات.

ج- إمكانية التحقق من المعلومة : يتعلق الأمر بكفاءة الباحث في إثبات صحتها

أنواع المعلومات و مصادرها :

¹² Cf. PH. POTTIER ,Elément de Marketing, 2ème édit.,Dalloz,1978, p.19.

¹³ محمد سعيد عبد الفتاح، مرجع سابق، 1984، ص.20.

المعلومات الثانوية و الأولية

المعلومات الثانوية : قبل أن يلجأ الباحث إلى البحوث الميدانية، فإنه يستعين بمصادر المعلومات الثانوية التي يلجأ إليها ومنها لدينا الهيئات الحكومية مثل إحصاء الموظفين و المستخدمين، ولدينا كذلك الهيئات غير الحكومية مثل الغرف التجارية و الصناعة ...الخ.

المعلومات الأولية : يعتبر السوق أهم مصدر للحصول على المعلومات و الحقائق، و يتكون هذا المصدر من تجار الجملة و تجار التجزئة و المستهلكين. فتجار الجملة لا يعتبر مصدرا جيدا من مصادر المعلومات ،و السبب في ذلك يرجع إلى عدم احتكاكه مباشرة بالمستهلكين حتى يتمكن من إعطاء بيانات عن تصرفاتهم و عاداتهم م رغباتهم. في حي، يعتبر تاجر التجزئة أقدر من غيره على مراقبة تصرفات المستهلكين و إعطاء بيانات عنها، ولكنه في الغالب لا يحتفظ بسجلات وافية يمكن الحصول عليها و بالتالي الحصول على معلومات دقيقة منها. و أخيرا، يعد المستهلك المصدر الرئيسي للمعلومات الأولية، هذا بالرغم من بعض العيوب التي تجعل المعلومات التي يعطيها ناقصة و كمثال على ذلك عدم استطاعته في أغلب الأحيان، إعطاء إجابات دقيقة على أسئلة تتطلب إجهاد للذاكرة.

2 - مصادر المعلومات الثانوية :

***- المصادر الخارجية :** يشمل هذا المصدر ما تنشره الهيئات الحكومية من نشرات و تقارير و إحصاءات عن أعمالها و نشاطاتها مثل عدد المواليد، عدد السكان، عدد الموظفين، ميزانية الدولة. كما يشمل هذا المصدر على مطبوعات تنشرها الهيئات غير الحكومية مثل المقالات التي تنشرها في الجرائد و المجلات و ما تنشره الغرف التجارية ونقابات العمال و البنوك التجارية...الخ.

***- المصادر الداخلية :** تعتبر دفاتر و سجلات المؤسسة أهم مصدر داخلي يلجأ إليه الباحث عن المعلومات. فمن الدفاتر الحسابية و الحسابات الختامية و الميزانية و سجلات إدارة المبيعات و ملفات العملاء و غيرها، يمكن للباحث أن يستخلص معلومات مفيدة و ذلك قبل القيام بالبحوث الميدانية. و كذلك المعلومات المجمعة عن طريق تحليل احتياجات و اقتراحات المستهلك أو طلبه لمعلومات إضافية، هي وسيلة تجعل المؤسسة تطور سياستها التجارية حيث تحسن المنتج و تجنب احتمال تشويه صورتها.

الفرع الثاني

أهمية المعلومات التسويقية و دور البحوث التسويقية

1- ضرورة إقرار نظام المعلومات التسويقية :

أنشأت بعض الشركات نظاما لتجميع المعلومات التسويقية، و بهذه الطريقة يمكنها أن تجمع الكثير من المعلومات المبعثرة، سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجه. و الغرض من ذلك هو تقديم المعلومات و تحليل الطاقات و الإمكانيات الموجودة التي يحتاجها المديرون الذين يتخذون قرارات حساسة على جميع المستويات داخل المؤسسة.

مفهوم و فوائد نظام المعلومات التسويقي :

يعرف نظام المعلومات التسويقي بأنه هيكلي متفاعل و مستمر و معني بالمستقبل، يضم الأفراد المعدات و الإجراءات: يصمم لتوليد و تشغيل وإستياب المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج التسويقي للشركة¹⁴.

و يمكن تلخيص أهم خصائص نظام المعلومات التسويقية فيما يلي¹⁵ :
إنه عبارة عن تطبيق لمفهوم النظام في مجال المعلومات من أجل تحديد البيانات المطلوبة لاتخاذ القرارات، و جمع هذه البيانات و كذلك تخزين و تشغيل البيانات و استرجاعها.
إنه معني بالأمر أو المستقبل، فهو يتوقع و يتفادى المشاكل مثلما يحل هذه المشاكل. فهو وقائي و علاجي في نفس الوقت.
إنه يقسم بالاستمرارية.
يعتبر إسرافا أو تكلفة زائدة إذا لم تستخدم المعلومات التي يوفرها.

و من مزايا نظام الإعلام التسويقي لدينا :
على مستوى البحث :
البحث عن استراتيجية السعر : فعندما يكون لدينا معلومات مخزنة حول أسعار المنتجات، حول ردود أفعال المستهلكين، المنافسة و تجارب ماضية حول تغيرات الأسعار، يسهل علينا وضع استراتيجية حول الأسعار.
البحث على استراتيجية إخبارية عن طريق إدماج دراسات الأسواق و تقدير المصارف الإخبارية ثم مقارنتها مع رقم الأعمال لكل منتج أو ككل قطاع أو ككل منطقة.

على مستوى المراقبة :
مراقبة المبيعات و التكاليف لكل منتج حسب القطاعات و المناطق الجغرافية.
مقارنة النتائج المحققة مع المبرمجة أو المتوقعة و إيجاد الفوارق.

ب- الحاجة إلى إنشاء نظام المعلومات التسويقية :
يوم بعد يوم تصل المؤسسة إلى طرق مختلفة لتجميع المعلومات داخل نظام معين يطلق عليه اسم نظام المعلومات التسويقية و نظرا لأننا نعيش في عصر انفجار المعلومات و انتشارها و زيادة الحاجة إلى اتخاذ القرارات السريعة دون تضيق الوقت. بالإضافة إلى ذلك أصبحت العملية التسويقية أكثر تعقيدا مما يتطلب تدفقا للمعلومات و هذا لن يحدث إلا بإنشاء نظاما للمعلومات التسويقية و من أجل إنشاء هذا النظام يجب :

* - إنشاء مخطط أولي يركز أساسا على بنك المعلومات، نظام التحليل و نظام القرار بحيث يصبح يتلاءم مع سيروية القرارات داخل المؤسسة و كذلك يتلاءم مع إصدار المعلومات الحالية و المستقبلية.

* - التصديق المتنامي لنظام المعلومات التسويقية بالإثبات الشرعي للمعطيات و التحليل. هذا النظام يكون علمي عندما يتم إدماجه في هياكل المؤسسة و يقدم دقة متناهية حول المعلومات المعالجة . فالتغير في المحيط و كذلك في الظروف الداخلية للمشروع، جعلت تسيير المعلومات التسويقية بكفاءة أمرا ضروريا .

¹⁴ محمد عبد الله عبد الرحمان، التسويق المعاصر، مطبعة جامعة القاهرة، 1988، ص.35.

¹⁵ Cf. M.GERVAIS, Planification et contrôle de gestion dans l'entreprise, édit. Economica, 1990, p.24.

2- أهمية نظام المعلومات التسويقية :

يمكن إدراك ذلك من خلال ما يلي¹⁶ :

تقلص الفترة المتاحة لاتخاذ القرار نتيجة الضغط المستمر على المؤسسة و هذا الضغط ناجم عن انخفاض دورة حياة المنتج.

زيادة حتى على المستوى الدولي. و على الرغم من معرفتنا بسلوك المستهلك، لازالت محدودة. إلا أنها كافية لكي نعرفنا أن هناك عالم من البيانات السلوكية التي نحتاج إلى الحصول عليها و فهمها.

ج- نقص الطاقة و المواد الأولية، و هذا معناه الضرورة في استخدام مواردنا و طاقاتنا البشرية بدرجة أكفا كما يعني حاجة المؤسسة إلى السلع المربحة و السلع التي يجب استبعادها.

المبحث الثاني

واقع البحوث التسويقية في المؤسسة الجزائرية

أنشأت المنظمة العالمية للتجارة، بغية عدم تعريض التطورات المكتسبة في ميدان تحرير التجارة الدولية للخطر. ولم يتم إنشاء هذه المنظمة لا تم تحطيم الثقة الدولية و بعث الخلاف التجاري الدولي. إن الانضمام إلى المنظمة للتجارة أمر فرض نفسه على الجزائر، لأن الجزائر بلد كبير و له القدرة على لعب دور هام في التجارة الدولية.

فالاقتصاد الوطني بصفة عامة و المؤسسة الجزائرية بصفة خاصة يجب أن تكيف نفسها مع التطورات الاقتصادية الدولية لكي يصبح لها دور مهم في التجارة الدولية.

و من خلال هذه المعطيات الجديدة التي أصبحت تفرض نفسها على المؤسسات الوطنية سواء العمومية أو الخاصة. فإن وجود نظام المعلومات التسويقية داخل المؤسسات الجزائرية أصبح أمرا ضروريا، نظرا لأن متخذ القرارات يحتاج إلى معلومات دقيقة عن المشاكل التسويقية التي تواجهها المؤسسة. و يجب على هذه القرارات أن تكون سريعة و صحيحة و لن يتأتى ذلك إلا بتحليل و دراسة المعلومات باستعمال نظام المعلومات التسويقية و بالإضافة إلى ذلك وجود معلومات تسويقية داخل المؤسسة الجزائرية، يجعل متخذ القرارات فيها قادرا على التنبؤ بالمستقبل.

و لكن، من خلال ما سبق هناك بعض الأسئلة تفرض نفسها منها : ما هو المقصود من البحوث التسويقية ؟ ما هي مجالاتها ؟. الإجابة عن هذين السؤالين تمس المطلب الأول من هذا المبحث. أما المطلب الثاني نخصه لواقع البحوث التسويقية و آفاقها في المؤسسة الجزائرية

المطلب الأول

محتوى البحوث التسويقية ومجالاتها

بعد الحرب العالمية الثانية تحولت الإدارة من المفهوم البيعي إلى المفهوم التسويقي. و بدلا من العمل على بيع ما تنتجه المصانع، حاولت الإدارة و لأول مرة أن تركز على الأنواع التي تنتج و تبلور هذا الاتجاه الجديد في الاهتمام ببحوث التسويق، علما بأن جوهر مدير التسويق يتمثل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنتجات.

¹⁶ جميل توفيق، مذكرات في مبادئ التسويق و إدارة المبيعات، الدار الجامعية المكتبة الإدارية، 1985، ص 25.

إن قائمة القرارات التي يتخذها مدير التسويق، لا يمكن حصرها شاملا. و حتى يتمكن مدير التسويق من إدارة النشاط التسويقي بكفاءة فإنه ينبغي أن يتوقع التغيرات المحتملة، أن يتنبأ باتجاه هذه التغيرات و أن يقوم بتعديل البرنامج التسويقي وفقا لهذه التغيرات.

و لكي يقوم بذلك فإنه يحتاج إلى بيانات و معلومات و يحصل على هذه المعلومات سواء من الوثائق الموجودة داخل المشروع أو عن طريق البحوث التسويقية. إذن السؤالين الذين يطرحان نفسيهما هما : ما هو مضمون البحوث التسويقية؟(الفرع الأول)، و ما هي مجالاتها ؟ (الفرع الثاني)

الفرع الأول محتوى البحوث التسويقية

هناك عدة تعاريف أعطيت في هذا المجال نذكر منها :
بحوث التسويق عملية تجميع و تسجيل و تحليل البيانات و الإحصاءات عن المشاكل التسويقية بهدف توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات التسويقية¹⁷.
بحوث التسويق هي جمع، تسجيل م تحليل كافي المعلومات و الحقائق عن مشاكل متعلقة بتسويق السلع و الخدمات من المنتج إلى المستهلك¹⁸.
بحوث التسويق هي تطبيق الطريقة العلمية في البحث لحل المشاكل¹⁹.
إذن، من خلال هذه التعاريف تجدر بنا الملاحظة أن بحوث التسويق التسويقية تشمل جميع المشاكل التسويقية، و لا تقتصر فقط إلا على البحوث الخاصة بالسوق كما يتبادر إلى الذهن. كذلك، تشمل و تشير التعاريف إلى ضرورة جمع كل المعلومات و الحقائق المتعلقة بالمشكلة التسويقية التي تكون موضوع البحث و الدراسة وإلا كان القرار المتخذ مبنيًا على معلومات ناقصة. كذلك تنص التعاريف على جمع الحقائق عن المشكلة المعنية و تحليل هذه الحقائق لغرض إنارة الطريق أمام المسؤولين في الإدارة بشأن اتخاذ القرار.

الفرع الثاني مجالات بحوث التسويق

يمكننا تقسيم مجالات البحوث التسويقية إلى قسمين :

1- **بحوث الفرص البيعية** : و يقصد بها البحوث التي تهدف إلى اكتشاف فرص جديدة للبيع، و التعرف على إمكانيات التوسع في السوق و البحث عن مستهلكين جدد. كما تهدف بحوث الفرص البيعية أيضا إلى الاحتفاظ بالمركز السوقي للمشروع و المحافظة على المتعاملين الحاليين و ذلك باكتشاف مصادر الخطر المحتملة من السلع المنافسة و احتمالات تحول المستهلكين إليها، فيجري العمل على مواجهة هذه المخاطر و تقادي هذه الاحتمالات و ذلك بإدخال تغيرات على السلعة أو إدخال تغيرات على المزيج التسويقي.
بحوث السلعة : تتغير ميول المستهلك و رغباته بتأثره بالحملات الإعلانية عن سلع معينة أو بظهور سلع جديدة في السوق. فيمكن لرجل التسويق التعرف على هذا التغير في ميول و

¹⁷ محمد سعيد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص.45.

¹⁸ صالح الشناوي، الإدارة التسويقية الحديثة، دار الجامعات المصرية القاهرة، 1977، ص 18.

¹⁹ صالح الشناوي، مرجع سابق، ص.21.

عادات المستهلكين عن طريق بحوث التسويق. و بذلك يمكنه إدخال التعديلات المناسبة في السلع الموجودة أو اكتشاف سلع جديدة تمكنه من المحافظة على فرصة البيع أو خلق و استعمال فرص بيعية جديدة. و من أبحاث السلعة أيضا، أبحاث الجودة فمن الطبيعي أنه كلما ارتفعت الجودة ارتفع السعر و على المنتج أن يقرر مدى الجودة المعقولة و أن يوازن بين الجودة و السعر بحيث يكون سعرها في الحدود المعقولة من وجهة نظر المستهلك و من الأبحاث المتعلقة بالسلعة هناك أبحاث خاصة بالغلاف. فالأغلفة الصحيحة و التي تصمم على أساس أبحاث علمية سليمة تصبح من أكثر الوسائل فعالية في تقديم السلعة إلى المستهلك.

و أبحاث خاصة بالاسم التجاري. و قد كان في الاعتقاد أن أي اسم يصلح لإطلاقه على السلعة طالما يؤدي الغرض المطلوب و هذا ما يميزها عن السلع الأخرى المنافسة. و لكن ظهر من بحوث التسويق أن الاسم الذي يحتاجه منتج السلعة قد يكون الحد الفاصل بين نجاح السلعة أو فشلها في السوق.

و على ذلك فإنه يصبح من الضروري القيام ببحوث التسويق بغرض اختيار الاسم الاصلح من بين مجموعة من الأسماء المقترحة و أبحاث خاصة بالسعر.

بحوث السوق : لعل من أهم ما يهتم به مختص ميدان التسويق أن يتعرف على السوق الحقيقية التي يعمل فيها. و حيث أن السوق هو الناس فإن مسؤولية إدارة التسويق أن يحدد جمهور المستهلكين لسلعة معينة و تدرس خصائصهم على أسس مختلفة مثل السن، الجنس، الدخل، المنطقة... الخ. كذلك، يتعين معرفة عادات هؤلاء المستهلكين الخاصة باستعمال السلعة و الكميات التي يستهلكونها من هذه السلعة.

إن من أهم أهداف السوق هو التعرف على مشتري السلعة و مستعملها و التمييز بينها و معرفة مدى أثر كل منهما في اتخاذ قرارات قرارات الشراء. كذلك، يجب التعرف على ممول كل منهما حتى يمكن استخدام هذه المعلومات في الحملات الإعلانية أو في الجهود البيعية الأخرى. و تتضمن بحوث التسويق :

* - **بحوث تحليل المبيعات :** و تهدف إلى قياس إمكانيات التوسع في تحليل سجلات المبيعات و تقع تحت بحوث تحليل المبيعات. البحوث الخاصة بالتنبؤات العامة بالمبيعات، ثم التنبؤات التفصيلية لكل سلعة و لكل منطقة.

* - **بحوث المستهلك للتعرف على دوافع الشراء :** يجب على كل مدير المبيعات أن يحاول التعرف على الدوافع التي تجعل المستهلك يقبل على شراء سلعة ما أو يمتنع عن شرائها. فالاتجاه الحديث أصبح يهتم على استخدام خبراء لعلم النفس في القيام بالأبحاث الخاصة بدوافع الشراء.

* - **بحوث عادات الشراء :** يقصد بعادات الشراء، سلوك المستهلك في أماكن معينة و في أوقات معينة. فعن طريق دراسة عادات الشراء، يمكن معرفة مثلا الأيام التي يعتاد فيها المستهلكون شراء سلع معينة و هذه المعلومات تفيد منتجي هذه السلعة و موزعيها... الخ.

2-بحوث الجهود البيعية : من خلال هذه البحوث، يستطيع رجل التسويق أن يضع برامج فعالة للتسويق. و مقومات هذه البرامج الفعالة تكمن في ملي :

بحوث تنظيم المبيعات : تقوم هذه البحوث بدور هام في تثبيت دعائم المشروع. فكلما زادت كفاية إدارة المبيعات في القيام بأعبائها كلما ساعد ذلك على تحقيق أهداف المشروع. إن هذه البحوث تكمن في، مثلا، تحديد المناطق البيعية على أساس المبيعات المحتملة. و من أبحاث تنظيم المبيعات أيضا، الدراسات التي يكون موضوعها رجال البيع و التي تهدف إلى تحليل واجباتهم و التوصل إلى العوامل التي تكلف لهم تحقيق أقصى درجة من النجاح في الأعباء المكلفين بها.

بحوث التوزيع : تفيد المعلومات المجمعة من الأبحاث الخاصة بالعبادات الشرائية للعملاء من معرفة احسن المنافذ للسلعة، مثلا، قد تدلنا الدراسة إلى أحسن المنافذ لبيع سلعة معينة، هي المحلات التجارية الكبرى، فيكون علينا بعد ذلك اختيار أحسن المحلات من هذا النوع. و قد تقوم المشروعات بدراسة دورية بغرض التعرف على شعور تجار التجزئة و رأيهم في الوسائل التي تتبعها المؤسسة في تعاملهم. و تفيد المعلومات المحصل عليها من مثل هذه الدراسات في تحسين العلاقات بين المشروع و التجار المتعاملين.

بحوث الإعلان و الترويج : إن من الخطوات الهامة التي يجب اتباعها في هذا المجال هي معرفة أولا، السلعة التي سيعلن عنها أصحاب المؤسسة، ثم بعد ذلك، السوق التي ستوزع فيه هذه السلعة. إلا أن من أصعب القرارات المتصلة بالإعلان أو الإشهار و الترويج هو قرار تحديد ميزانية الأسعار و الترويج. فطرق تحديد ميزانية الترويج هي نفس الطرق المستعملة في تحديد ميزانية الإشهار. ولكن، مهما كانت الطريقة المستعملة، من الأحسن البداية بتحديد ميزانية الاتصال و تخصيص حصة من الميزانية إلى جميع قنوات الاتصال و هذا بترك إمكانية إعادة التقسيم و مراجعة الحصص بعد التحليل المعمق للتكاليف و التقنيات المستعملة

و حيث أن الهدف الأساسي من الإشهار و الترويج هو زيادة المبيعات. إن المقياس لدراسة أثر الإعلان و الترويج هو التغيير في حجم المبيعات.²⁰

من خلال ما رأيناه في هذا المطلب، فإن بحوث التسويق تشغل جميع المشاكل التسويقية مع ضرورة جمع كل المعلومات و الحقائق المتعلقة بهذه المشاكل و تحليلها لغرض إنارة الطريق أمام المسؤولين. و كذلك، فإن بحوث التسويق فرضت نفسها حينما اتسعت الفجوة بين المنتج و المستهلك و أصبح الاتصال المباشر بالمستهلك ضروري لمعرفة آراءه بغية تحديد رغباته و من ثمة العمل على إشباعها. إلا أنه إذا عدنا إلى الواقع المعاش و بالضبط المؤسسات الجزائرية، هل كل ما رأيناه في ما يخص البحوث التسويقية، يوجد في هذه المؤسسات؟ و ما هي آفاق هذه البحوث؟ . هذا ما سنراه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني

واقع البحوث التسويقية في المؤسسة الجزائرية

كما رأينا في السابق، أن هدف البحوث التسويقية هو تجميع و تسجيل و تحليل البيانات و الإحصاءات عن المشاكل التسويقية بهدف توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات التسويقية. و عليه، يجب على الباحث أن يختار إحدى الطرق الخاصة بالبحوث التسويقية (

أي طريقة التجربة أو طريقة الملاحظة أو طريقة الاستقصاء)، التي يبتغيها شريطة أن يتوفر في التقرير الوضوح و الإقناع كلما أمكن ذلك. و لكن، هل فعلا تطبق هذه الطرق أو إحداها في المؤسسة الجزائرية عند القيام بالبحوث التسويقية و بالتالي معرفة الطلب الحقيقي لمنتجاتها ؟ (الفرع الأول). أما الفرع الثاني من هذا المطلب، سنخصصه لبعض الاقتراحات التي تبدو لنا هامة.

²⁰Cf. Y.CHIROUZE, Le Marketing, 2ème édit., O.P.U., 1990, p.54.

الفرع الأول المجال التطبيقي للبحوث التسويقية في المؤسسة الجزائرية

في إطار العمل الميداني لبعض المؤسسات منها مؤسستي couvertex وsoitex ومؤسسة Algérie Télécom وذلك بغية تدعيم معرفتنا بالحقائق الموجودة داخل هذه المؤسسات حول ميدان التسويق وخاصة نشاط بحوث التسويق.

و من الاستنتاجات والملاحظات التي توصلنا إليها هي كالآتي :

أ- بالنسبة لمؤسستي Couvertex و Soitex

عدم وجود وظيفة تسويقية بآتم المعنى للكلمة، في هاتين المؤسستين و ما لحظناه هو وجود مصلحة تجارية تقوم سوى بعملياتي البيع و الشراء.

يتم تسويق المنتجات بدون القيام بالبحوث التسويقية للتعرف على أذواق و رغبات المستهلكين مما يؤدي إلى اقتناء المستهلك للسلع الأجنبية رغم أن هذه السلع لا تتميز بالجودة العالية و السبب راجع إلى تقريبا، انعدام الإشهار، عدم دراسة المودة و أذواق المستهلكين، عدم وجود محفزات لجلب المستهلك و كذلك، عدم متابعة المنتجات داخل الأسواق و كيفية دورانها . و هذا ما يؤثر سلبا على المبيعات.

يتم الإنتاج بناء على تعاقدات سواء مع القطاع الخاص أو مع المؤسسات الوطنية الأخرى أو مؤسسات أجنبية (بلدان المشرق العربي ، آسيا...). و ذلك تحت رعاية الوزارة الوصية و عبر مرور عن طريق المديرية العامة التي تقوم، بعد ذلك بمد الإدارات السفلة للهيكل التنظيمي عن العقد حول كمية الإنتاج و تاريخ التسليم.

و في معظم الحالات، يتم الإنتاج بدون أن يكون طلب السلع مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المخزونات من المواد التامة الصنع و الذي يجعل عملية تخزينها صعبة. و ما ينجم عن هذا، ارتفاع في تكاليف التخزين و بالتالي الزيادة في تكلفة المنتج مما يؤدي إلى تجميد الأموال و منه النقص في المال المتداول.

المشاركة الرمزية في المعارض الدولية عسى أن ينال منتجها إعجاب الأجانب و بالتالي تبرم هاتين المؤسستين عقد يتم على إثره تصريف منتجاتها.

التقيد بنسبة هامش الربح الذي يبدو منخفضا رغم أنهما تتمتعان بالاستقلالية التامة و يطبق عليهما نظام الإفلاس و التسوية القضائية في حالة عجزها و هذا راجع لوضعيتها الحرجة لأن بعض النشاطات التجارية تتسم بالمواسم و لا بد بعد إنتهاء الموسم من تصريف المنتجات المتبقية . و يجب الإشارة إلى أن هذا الهامش مفروض من طرف الوزارة الوصية.

عدم وجود نشاط بحوث التسويق علما أنه ضروري لتمكين المؤسسات الجزائرية من معرفة السوق التي تعمل فيه و هذا راجع لعدم وجود تنظيم مختص في هذا المجال.

الإدارة العامة لا تعطي أية توصية للمبادرات الشخصية و الاقتراحات البناءة مما يؤدي إلى تهاون المسيرين و العمال.

ب- بالنسبة لمؤسسة Algérie Télécom

الملاحظ بالنسبة لهذه المؤسسة، أن الزيادة في الطلب المتنبأ به تؤول للانخفاض و

السبب في هذا أن :

هذه المؤسسة مازالت تعمل في ظل التوجه الإنتاجي مع كل ما يحمله هنا بحمله هذا التوجه من عقبات لا تسمح لها أن تنمو في ظل التحولات الجديدة التي يعرفها السوق الجزائري من

جهة و التحولات الخاصة بالمستهلك الجزائري بالنظر إلى حاجاته و متطلباته الخاصة بوسائل الاتصال و سرعة التعامل.

إن بقاء المؤسسة في ظل التوجه الإنتاجي لا يمكنها من النظر إلى التحولات الجذرية التي يعرفها سوق الاتصالات في الجزائر و الخاص بوجود منافسين جدد. التوجه الإنتاجي هذا، يفوت على المؤسسة جملة من الفرص التسويقية بالمقارنة مع المنافس جيزي مثلاً.

يمكننا ترجمة هذا الانخفاض في مستوى الطلب المنتبأ به إلى جملة من العوامل منها :
* - **المنتوج** : في الوقت الذي تقدم مؤسسة اتصالات الجزائر صيغة واحدة لشكل المنتج، قد يقدم المنافس جيزي على الأقل أربع صيغ لتلبية متطلبات المستهلك الجزائري. حيث أن هذا التنوع أصفر على قبول المستهلك الجزائري حسب إمكانياته و حاجاته بالنظر إلى الهاتف النقال.

* - **السعر** : نلاحظ بأن منذ إنشاء مؤسسة اتصالات الجزائر لم يتغير سعر هذا المنتج رغم أن هناك ارتفاع في الطلب عليه. إلا أن مؤسسة جيزي تحاول التنوع في الصيغ و من ثمة تحاول الاقتراب، بقدر الإمكان، من المستهلك و بالضبط من قدرته الشرائية. بالأحرى، تحاول مطابقة متطلبات مختلف القطاعات التسويقية.

* - **التوزيع** : في الوقت الذي ما زال أسلوب توزيع بطاقات GSM راجع لموافقة المدير الولائي للاتصالات، نلاحظ أن مؤسسة جيزي، حسب المعلومات التي أفادنا بها أحد موزعيها، أن هناك ما يقرب 20 نقطة بيع في مدينة تلمسان.

* - **الترويج** : في ما يخص الإعلان و الترويج لقد اعتمدت مؤسسة جيزي إستراتيجية إعلانية مكثفة تخللتها الحملات الدعائية في جملة الوسائل السمعية البصرية من تلفزيون، محطات إذاعية محلية و وطنية، مجلات متخصصة و كذا الجرائد اليومية.

إذن من خلال هذه النقائص و غيرها من الناحية التسييرية بصفة عامة، ومن الناحية التسويقية بصفة خاصة، وجب علينا تقديم بعض الاقتراحات عليها تساعد المؤسسة الجزائرية من الخروج من مشاكل التسويق. هذا ما سنراه في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الثاني الاقتراحات

نظرا للنقائص التي لوحظت سواء من الناحية التسييرية أو من الناحية التسويقية الخاصة بالمؤسسات الجزائرية، هناك بعض الاقتراحات في هذا الشأن تقرض نفسها أهمها :
على الوظيفة التسويقية الموجودة في المؤسسة الجزائرية (خاصة المؤسسات التي كانت موضوع البحث)، أن تلعب الأدوار المنوطة بها ليتسنى لها معرفة المدلول الصحيح للتسويق و تتمكن من السيطرة على تدفق السلع و المنتجات حتى تصل إلى أسواق مختلفة.
بجب وضع حيز التنفيذ نظام إعلامي و ربطه بشبكة الاتصال الدولية. إن الهدف الرئيسي من هذا الربط هو تمكين مؤسساتنا من الحصول على معلومات ذات منفعة كبيرة²¹.

إعطاء أكثر حرية للمبادرات الفردية و خاصة نحن نعلم أن الإطارات أو العمال قد يستطيعون أن يقدموا الكثير إذا أتيحت لهم الفرصة للقيام بذلك عن طريق إدماجهم في حل المشاكل التقنية و الإدارية.

الاستعمال للطرق الحديثة في مجال البحوث التسويقية و خاصة في ما يتعلق بطرق التنبؤ بالطلب و هذا من أجل التوصل إلى حصر المستقبل المتغير. و أن أهم الطرق التي يجب الاعتماد عليها في هذا الشأن لدينا الأساليب الكمية (مثل، طرق السلاسل الزمنية أي طريقة

²¹G.ANDIGIER, Guide PME de Marketing, Les édit. Dunod, 1992,p.59.

الأوساط المتحركة، طريقة الأوساط المتحركة البسيطة أو المرجحة. طريقة التلميس الأسّي . طريقة استخدام معادلة الاتجاه العام. طريقة تحليل الانحدار و الارتباط). و كذلك الأساليب النوعية (مثل الحكم الشخصي، آراء الخبراء، آراء و مقاصد المشتريين... الخ)²² .

الـخـاتـمـة

لقد مرت المؤسسة الوطنية العمومية بالعديد من التجارب خلال المرحلتين ما قبل سنة 1980 و بعد هذه السنة. ففي المرحلة الأولى ظهرت عوائق عديدة شكلت حاجزا أمام المؤسسة الوطنية و هذا راجع إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار. أما بالنسبة للمرحلة الثانية، كانت عبارة عن خضوع المؤسسة الوطنية إلى تجارب عديدة بسبب تغيير السياسات الاقتصادية في كل مرة.

كل هذه المعطيات كانت سببا في عدم إدخال التقنيات الحديثة في التسيير و كذا، عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية التي تمد الإدارة بالمعلومات الكامنة و اللازمة لدراسة و معرفة السوق والمستهلك معا والتي تمكن المديرين من اتخاذ القرارات المدروسة و الخالية من المخاطر في آن واحد.

ولكن في الظرف الحالي، كما رأينا سابقا، أن وظيفة التسويق لا تلعب الأدوار المنوطة بها وهذا ما نجم عنه نتائج سلبية و تعكس الواقع. و بالتطبيق الفعلي لهذه الوظيفة سوف تتفادى المؤسسة الجزائرية كل النقائص التي لها انعكاسات وخيمة على نتائجها و بالتالي على بقاءها. و عندما نتكلم عن وظيفة التسويق نعني به، خاصة القيام بالبحوث التسويقية لكون هدف هذه الأخيرة هو اكتشاف فرص جديدة للبيع و التعرف على إمكانيات التوسع في أحسن الوسائل في استغلال هذه الفرص و ذلك عن طريق ريم برامج فعالة للتسويق.

أخيرا، يجب الإشارة إلى أنه عن طريق بحوث التسويق يتم اكتشاف مصادر الخطر الآتية من السلع المنافسة و احتمالات تحول المستهلكين عنها، فيجرى العمل على مواجهة هذه المخاطر و تفادي هذه الاحتمالات و ذلك بإدخال تغييرات على المزيج التسويقي.

²² A.NOBERT et ALL, La Recherche opérationnelle, édit. Gaetam Morin, 1995, p.62 et s.